في تصريحات قد تحبط الغرب المتفائل بحسم الملف في عهده

روحاني مستبقاً جولة المفاوضات القادمة: «إيران لن تتخلى قيد أنملة» عن حقوقها النووية

طهران - «وكالات»: أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني أن بلاده «لن تتخلى قيد أنملة» عن حقوقها النووية، وذلك في كلمة ألقها أمام رجال الدين، حسب وكالة أنباء مهر الإيرانية. وقال روحاني «على الغرب أن يفهم أنه لن يحصل على أي نتيجة من خلال ممارسة التهديدات والضغوط على إيران».

وتأتي تصريحات روحاني قبيل اجتماع يعقد في مدينة نيويورك الأميركية بوقت لاحق هذا الشهر بين وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ومسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون بهدف إعادة تحريك المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني.

وكان روحاني أكد بعد انتخابه في يونيو الماضي أنه يريد إجراء «مفاوضات جادة بدون إضاعة الوقت» مع الدول الكبرى، مبديا استعداده «لمزيد من الشفافية» دون التنازل عن حقوق إيران في المجال النووي، وخصوصا في ما يتعلق بتخصيب اليورانيوم.

وكان مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأ أمس الاول اجتماعا بالعاصمة النمساوية فيينا لبحث ملف إيران النووي والتأثير المحتمل للضربة العسكرية على المفاعل النووي في سوريا وتسرب المياه المشعة بمحطة فوكوشيما باليابان.

ويعقد مندوبو الدول الـ35 الأعضاء في مجلس أمناء الوكالة اجتماعا مغلقا طوال أسبوع في فيينا، ويتوقع أن يتحفظوا في انتقاد إيران هذه المرة رغم استمرارها في زيادة قدرتها على تخصيب اليورانيوم بشكل كبير.

كما من المنتظر أن يكون الموضوع الإيراني رئيسيا في الاجتماع حيث تنوي القوى الكبرى إفساح المجال أمام روحاني كي يترجم تصريحاته المتكررة الداعية إلى التهدئة في الأسابيع الأخيرة إلى أفعال، لكن تصريحاته الأخيرة هذه قد تعقد المسائل من جديد.

وكان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو قد قال أمس الاول ان «من الضروري والملح» أن تتصدى إيران لبواعث القلق التي يثيرها الاشتباه في أنها أجرت أبحاثا تتعلق بالقنابل الذرية مشيرا إلى أنه يأمل أن تضع الحكومة الجديدة في طهران حدا لعرقلة عمل المفتشين الدوليين.

حسن روحاني

واضاف أمانو ان الوكالة التابعة للأمم المتحدة ملتزمة بالعمل بطريقة بناءة مع حكومة روحاني «لحل القضايا المعلقة بالسبل الدبلوماسية». وتبرز كلماته المنتقاة بعناية الآمال الدولية في أن تتبع حكومة روحاني أسلوبا أقل ميلا للمواجهة في تعاملاتها مع العالم الخارجي من حكومة الرئيس السابق المتشدد محمود أحمدي نجاد. وأوضح أمانو في كلمته ان ايران لم تبد بعد مستوى التعاون الذي يريده منها.

وقال في الجلسة المغلقة وفقا لنسخة من نص كلمته «ايران لا تبد التعاون اللازم لتمكيننا من أن نؤكد بطريقة موثوق بها غياب أي مواد وأنشطة نووية غير معلنة».

وأضاف «ولذلك لا يمكن للوكالة ان تخلص الى ان كل المواد النووية في ايران مخصصة للانشطة السلمية». وقال دبلوماسيون في فيينا ان اجتماع الوكالة وايران يوم 27 سبتمبر لبحث ما تصفه الوكالة بأنه «أبعاد عسكرية محتملة» لانشطة طهران الذرية سيكون اختبارا مهما لمدى استعداد ايران لاتباع أسلوب أقل تحديا.

وعقد الجانبان عشر جولات من المفاوضات منذ أوائل 2012 سعيا من الوكالة لاستئناف تحقيقها المتوقف. ولم تحقق المحادثات أي نتائج لكن ايران اعلنت الشهر الماضي انها ستغير رئيس فريقها التفاوضي فيما قد يشير إلى رغبتها في البدء من جديد بعد انتخاب روحاني.

الهند: القضاء يتأهب لإسدال الستار على قضية «الاغتصاب الجماعي»

نيودلهي - «وكالات»: أدانت محكمة في العاصمة الهندية دلهي أربعة أشخاص بتهمة تكوين عصابة واغتصاب طالبة طب في ديسمبر الماضي.

وتعرضت الطالبة التي كانت تبلغ من العمر 23 عاما آنذاك للاغتصاب في حافلة وتوفيت بعد ذلك بأسبوعين.

وتسبب موتها في احتجاجات ضخمة شهدتها الهند، ما عكس حالة غضب غير مسبوقة في الهند. وأدت الحادثة والاحتجاجات التي ولدتها إلى تبني قوانين صارمة جديدة بشأن الاغتصاب لمعاقبة المعتدين جنسيا وووجهت نقاشا على الصعيد الوطني بشأن طريقة معاملة النساء.

ويمكن أن يواجه الأربعة، الذين نفوا التهم الموجهة إليهم ومن ضمنها الاغتصاب والقتل، عقوبة الإعدام. ويتوقع أن تصدر الأحكام اليوم الأربعاء.

وتبنت الحكومة الهندية في مارس الماضي قوانين جديدة نصت على فرض عقوبة الإعدام على المتورطين في الاغتصاب الذي يفضي إلى الوفاة أو يترك الضحية في حالة غيبوبة والتي نادرا ما تطبق في الهند.

وتضمنت القوانين الجديدة عقوبات بشأن مطاردة الآخرين خلسة والملاطفة الجنسية والاستمتاع بمشاهدة الآخرين وهم يمارسون الجنس ومهاجمة الآخرين باستخدام الحامض.

وكانت محكمة حكمت على مراهق في 31 أغسطس الماضي بثلاث سنوات يقضيها في منشأة إصلاحية بسبب مشاركته في الاغتصاب. ويذكر أن هذا الحكم هو أقصى حكم يمكن أن يصدر على مراهق على أساس أنه لم يكن قد استوفى السن القانونية حين حدوث الاغتصاب.

وعُثر على متهم خامس بالاغتصاب ميتا في زنزانته في مارس الماضي.

وقال مسؤولون في السجن الذي كان مودعا فيه إنه خنق نفسه لكن أسرته تقول إنه قتل.

راسموسن: أفغانستان ستحافظ على استقرارها الأمني بعد الانسحاب

«الناتو» يحذر أوروبا من مخاطر التهميش الدولي .. إذا لم تزد نفقاتها العسكرية

لندن - «كونا»: حذر السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي «ناتو» اندرس فوغ راسموسن الدول الأوروبية من خطر «التهميش» على المستوى الدولي اذا لم تبادر الى زيادة نفقاتها العسكرية وإعادة التوازن بين القوى داخل الحلف العسكري.

وقال راسموسن في مقابلة مع وكالة « بريس اسوسيشن» نشرت امس ان العمليات العسكرية في ليبيا بينت العجز الذي باتت تعانيه الدول الأوروبية في العتاد العسكري الأمر الذي ادى الى زيادة الاعتماد على الولايات المتحدة بشكل كبير جدا.

واشار الى ان الدول الأوروبية تعاني على وجه الخصوص نقصا في عدد الطائرات من دون طيار وفي القدرات على إعادة تزويد الطائرات بالوقود في الجو إضافة الى نقص عدد مركبات النقل العسكرية الثقيلة.

واعرب راسموسن عن القلق العميق من استمرار تراجع ميزانيات الدفاع الأوروبية محذرا من ان ذلك يمكن ان يؤثر حتى على القدرات الدفاعية لحماية الدول الأوروبية ومواطنيها في المستقبل.

واوضح ان مسؤولي الدفاع الأوروبيين باتوا بحاجة الى البحث عن خطط لزيادة حجم الاستثمارات في التكنولوجيات العسكرية الحديثة.

واضاف ان الفشل في القيام بذلك سيتسبب في تقلص الدور الاوروبي على الساحة الدولية وسيسمح في المقابل للقوى الناشئة بتقمص أدوار اكثر تأثيرا في الأحداث العالمية.

ونبه راسموسن الى ان نهاية العمليات العسكرية في افغانستان يمكن ان يكون لها دور سلبي للغاية فيما يتعلق بالتعاون العسكري الميداني بين الجيوش والقيادات الأوروبية.

وحذر بريطانيا على وجه الخصوص من خطر تقليص نفقاتها العسكرية بعد الانسحاب الكامل من افغانستان والمقرر نهاية العام المقبل مؤكدا ان «قوة الردع النووية البريطانية تعد أداة محورية وحيوية بالنسبة لحلف ناتو».

من جهة اخرى اعرب راسموسن عن اعتقاده بأن افغانستان ستحافظ على استقرارها الأمني بعد تسلم قوات الجيش والشرطة الأفغانية المسؤوليات الأمنية الكاملة مع مطلع عام 2015.

واكد ان القوات الأفغانية نجحت في التعامل مع المشكلات الأمنية الاخيرة بفاعلية واحترافية.

وشدد على ان حلف ناتو سيواصل تقديم دعمه للقوات الأفغانية على المدى الطويل من اجل الحفاظ على نمو قدراتها العسكرية.

فوغ راسموسن

ماليزيا تشدد إجراءاتها أثر المواجهات

الفلبين: اشتباكات بين الأمن ومتمردين في زامبوانغا

زامبوانغا - «وكالات»: قال شهود إن منازل احترقت امس مع اندلاع اشتباكات بين قوات الأمن ومتمردين إسلاميين يسيطرون على خمسة أحياء في مدينة زامبوانجا بجنوب الفلبين.

وقال شاهد من رويترز إن رجال الإطفاء منعوا من الوصول إلى المنازل المشتعلة.

وسيطر مئات المسلحين المسلمين على خمسة أحياء ساحلية في مدينة زامبوانجا أمس الاول وأخذوا 30 رهينة وكانوا يعتزمون التوجه بمسيرة إلى مجلس المدينة لرفع علمهم واعلان قيام دولة مستقلة.

إلا أن متحدثا باسم البحرية قال إن قوات الأمن منعتهم من الوصول إلى وسط المدينة وحال حصار بحري دون وصول مئات المسلحين من باسيلان وجولو المجاورتين إلى زملائهم لتندلع معركة بحرية أسفرت عن مقتل سبعة من المتمردين.

وقال القائد جيرارد فابيك للصحافيين «فقدنا أحد أفرادنا وقتلنا سبعة منهم عندما رصدت الدوريات البحرية قاربا يقل مسلحين متجها إلى زامبوانجا».

وما زالت المدارس والمتاجر والمكاتب مغلقة لليوم الثاني كما علقت خدمات العبارات والرحلات الجوية.

ويقول مسؤولون أمنيون إن المتمردين ينتمون إلى فصيل مارق من الجبهة الوطنية لتحرير مورو التي توصلت إلى اتفاق سلام مع الحكومة عام 1996 وتدير منطقة للمسلمين تتمتع بحكم ذاتي في جزيرة ميندناو الجنوبية.

وبعد خمس سنوات من التوصل للاتفاق انشق الفصيل الذي يتزعمه الأستاذ الجامعي السابق نور ميسواري قائلا إن الحكومة لم تنفذ الاتفاق بشكل كامل.

وعلى صعيد ذي صلة شددت الحكومة الماليزية امس الاجراءات الأمنية في عشر مناطق امنية خاصة من الساحل الشرقي لولاية «صباح» وذلك بنشر سبع كتائب جديدة من الجيش في تلك المناطق اثر هذا الاشتباك المسلح في الفلبين.

وذكر المدير العام لمنطقة الأمن الخاصة في شرقي ولاية «صباح» الماليزية محمد مينتيق في تصريح صحافي ان هذه الاجراءات جاءت نتيجة الاشتباكات المسلحة التي وقعت في مدينة «زامبوانغا» في الفلبين الأحد الماضي بين جبهة تحرير مورو الاسلامية والقوات الفلبينية.

وأضاف «انه بالرغم من بعد المكان عن مناطق الأمن الخاصة الماليزية غير أن الحكومة الآن في حالة تأهب قصوى من احتمال تسلل مسلحين» متوقعا قيام قوات الجيش والشرطة من تشديد عمليات الرصد والدوريات في تلك المناطق

لاهاي: الرئيس الكيني يمثل أمام «الجنائية»

لاهاي - «وكالات»: مثل نائب الرئيس الكيني وليام روتو أمام المحكمة الجنائية الدولية امس لاتهامه بتدبير حملة ترويع وقتل عقب الانتخابات التي اجريت في البلاد قبل خمس سنوات.

وذكرت المحكمة في بيان ان المدعي العام قرأ التهم الموجهة ضد روتو البالغ من العمر 46 عاما والمذيع جوشوا اراب سانغ والتي تتعلق بجرائم ضد الانسانية كالقتل والترحيل او النقل القسري للسكان والاضطهاد في كينيا في سياق اعمال العنف التي اعقبت انتخابات عام 2007-2008. وأضافت ان «المتهمين رفضا جميع التهم الموجهة اليهما». ولفتت المحكمة الى ان جلسات الاستماع ستعقد في مرحلتين بدأت المرحلة الاولى منها اليوم«الثلاثاء» وحتى الرابع من شهر اكتوبر المقبل فيما تبدأ المرحلة الثانية من الـ14 من شهر اكتوبر المقبل حتى الاول من شهر نوفمبر المقبل بحضور المتهمين. وتأتي هذه المحاكمة بعد أسبوع واحد فقط من موافقة البرلمان الكيني على اقتراح يدعو الى ترك المحكمة الجنائية الدولية. يذكر ان الرئيس الكيني اوهورو كينياتا يواجه ايضا اتهامات بارتكاب جرائم ضد الانسانية ويتوقع ان تبدأ محاكمته في المحكمة الجنائية الدولية في نوفمبر المقبل. وستمثل المحاكمة اختبارا لاستقرار الدولة التي لها دور حيوي في أمن منطقة شرق أفريقيا. وانقسم الرأي العام الكيني حول هذه القضية ويمكن لاقوال الشهود على اعمال العنف التي جرت في كينيا عام 2008 وأدت الى مقتل اكثر من الف شخص اذكاء التوترات في البلاد.

طالبان» تقطع رؤوس 3 مناوئين لها في باكستان

اسلام اباد - «وكالات»: قطع أعضاء في حركة طالبان باكستان رؤوس ثلاثة اشخاص منضوين في ميليشيا مناوئة للحركة في منطقة الشمال الغربي من البلد، وفق مسؤول باكستاني.

وأضاف إقبال خان أن أعضاء طالبان اختطفوا أيضا يوم الاثنين ثلاثة أعضاء آخرين على الأقل في منطقة خيبر القبلية.

وقال خان امس إن عشرات من أعضاء طالبان شاركوا في الهجوم بمنطقة بارا بخيبر. ومضى للقول إن السلطات تحقق في شأن هوية المجموعة التي نفذت الهجوم. وكانت الحكومة الباكستانية شجعت رجال القبائل والمجموعات الأخرى المرتبطة بها على محاربة طالبان. وقتل العديد من أفراد هذه الميليشيات في الهجمات التي تشنها طالبان والمجموعات الأخرى عليهم.

ويأتي هجوم منطقة بارا في ظل اتخاذ الأحزاب الباكستانية الرئيسية قرارا بؤيد إجراء مباحثات سلام مع المقاتلين الإسلاميين الذين يحاربون الحكومة.

قتيلان وجريح بهجوم على مدرسة في تايلند

بانكوك - «وكالات»: قالت الشرطة إن هجوما بقنبلة شنه من يشتبه بأنهم متمردون مسلمون على مدرسة في جنوب تايلاند امس أودى بحياة جنديين كانا ضمن دورية ارسلت الى هناك لحماية معلمي المدرسة. وغالبية سكان تايلاند بوذيون وعلى مدى عقود واجهت الحكومة المركزية مقاومة لحكمها في اقاليم يالا وباتاني ونارانيوات التي يغلب المسلمون على سكانها. وعادت المقاومة للظهور بشكل عنيف في 2004. وينظر الى المعلمين على انهم ممثلون للحكومة. وجاء الهجوم على المدرسة الواقعة في يالا بينما تعثرت محادثات السلام بين الحكومة والمتمردين في الاسابيع القليلة الماضية. وقالت الشرطة «حدث انفجار داخل مجمع مدرسة في اقليم يالا هذا الصباح بينما كان الاطفال يلعبون. القنبلة زرعها متمردون محليون». واضافت قائلة «اصيب طفل واحد على الاقل بجروح».

.. ومصرع 73 شخصاً بمعارك في إفريقيا الوسطى

بانجي - «وكالات»: قال سكان ومسؤولون بالحكومة انه وقعت اشتباكات بين مسلحين موالين لرئيس جمهورية افريقيا الوسطى السابق ومتمردين سابقين أطاحوا به سقط فيها 73 قتيلا. واتهم متحدث باسم الحكومة مقاتلين موالين للرئيس السابق فرانسوا بوزيزي بمحاولة استعادة السلطة. ووقعت أحدث اشتباكات في منطقة بوسانجوا مسقط رأس بوزيزي التي تبعد نحو 300 كيلومتر شمالي العاصمة. وقال سكان في بوكا وهي بلدة تبعد نحو 100 كيلومتر الى الشرق من بوسانجوا ان القتال اندلع بعد ان هاجم نحو 30 مسلحا من الموالين للرئيس السابق البلدة ومخيما للمتمردين السابقين. وقال جوسو مبيتيجازا وهو ساكن هرب من البلدة بعد بدء القتال لرويترز «رأيت سبعة قتلى بينهم اربعة تجار. أشعلت النار في المتاجر والمنازل». وقال انه سمع في وقت لاحق ان 12 شخصا على الاقل قتلوا في القتال. وقال جون ناريري وهو سائق لدى اطباء بلا حدود في بوكا عبر الهاتف ان منظمة المساعدات الطبية والانسانية سجلت 18 قتيلا و31 جريحا في المعركة. وقع القتال بعد تحذير من الامم المتحدة بأن البلاد على حافة الانهيار. ودخلت المستعمرة الفرنسية السابقة حالة من الفوضى منذ ان استولى متمردون من الشمال على العاصمة بانجي في مارس اذار واجتاحوا قوات جنوب افريقيا التي تتولى حماية بوزيزي.

وقال جي سيمبليس كوديج وهو متحدث باسم ميشيل جوتوديا الرئيس الجديد للبلاد «قوات الدفاع فقدت خمسة رجال ويوجد أكثر من 50 قتيلا بين المهاجمين والمدنيين «اثناء القتال الذي وقع يومي السبت والاحد»».

وقال قائد بقوة حفظ السلام الافريقية المتعددة الجنسيات ان 60 شخصا على الاقل سقطوا قتلى في القتال الذي اندلع في مطلع الاسبوع وان الوضع تسوده الفوضى.

«ارنا الحديدية» ستصبح ثاني امرأة تتولى رئاسة الحكومة

النرويج: شتولتنبرغ يعترف بهزيمة حزبه في «البرلمانية»

ينس شتولتنبرغ

اوسلو - «وكالات»: أقر رئيس الوزراء النرويجي ينس شتولتنبرغ بهزيمته في الانتخابات البرلمانية أمس الاول بعد حصول حزب المحافظين المعارض وحلفائه على اغلبية في البرلمان.

وستصبح زعيمة حزب المحافظين المعارض إرنا سولبرغ الملقبة بـ«إرنا الحديدية» رئيسة للوزراء لتتزعم حكومة تحالف يمين الوسط، كما أنها ستكون ثاني امرأة تتولى رئاسة الحكومة النرويجية بعد غرو هارلم بروندتلاند.

وقال شتولتنبرغ أمام أنصار حزبه إنهم فشلوا في تحقيق هدفهم المتمثل في الفوز الثالث على التوالي، مشيرا إلى أن حكومته ستقدم استقالتها بعد تقديم الميزانية في 14 أكتوبر.

ورغم أن حزب العمل الذي يتزعمه شتولتنبرغ حصل على أعلى نسبة لحزب منفرد بلغت 30.8 في المئة من الأصوات فإنه مع شريكيه الصغيرين الحزب الاشتراكي وحزب الوسط حصلوا على 40.4 في المئة فقط من الأصوات، أي مع يعادل 72 مقعدا مقارنة بـ86 مقعدا في البرلمان السابق المؤلف من 169 عضوا.

ويتوقع أن يحصل حزب العمال على 55 مقعدا ليخسر تسعة مقاعد مقارنة بانتخابات 2009، بناء على فرز 80 في المئة من الأصوات.

وقد أظهرت النتائج الأولية أن حزب المحافظين حصل على 26.8 في المئة من الأصوات، وهي أفضل نتيجة يحصل عليها الحزب في 28 عاما. كما يتوقع أن يحصل الحزب وحلفاؤه على أغلبية قدرها 96 مقعدا في البرلمان.

وعزا شتولتنبرغ الهزيمة في الانتخابات إلى عاملين اثنين هما «رغبة قوية للتغيير لأن ثماني سنوات فترة طويلة في السياسة النرويجية»، وأن العديد من أنصار الحزب لم يخرجوا من منازلهم للتصويت.

بدورها قالت سولبرغ إن الفوز في الانتخابات كان نتيجة «أربع سنوات من الجهد الشاق»، وأضافت وسط هتافات وتصفيق أنصار حزبها «كان على الناخبين الاختيار بين 12 عاما من الائتلاف الحاكم الأحمر والأخضر أو حكومة جديدة بأفكار جديدة وحلول جديدة».

ويذكر أن النرويج تعد من أغنى الدول في العالم بعد اكتشاف النفط والغاز في مياهها في ستينيات القرن الماضي، وهي تتمتع بنظام رعاية اجتماعية قوي ومعايير حياة عالية، وقد ساعدتها ثروتها النفطية على تجاوز الأزمة المالية الأوروبية والحفاظ على نسبة بطالة منخفضة طوال عهد شتولتنبرغ.